

ملخص الدرس السابع : الشروط المبدئية للتفقه السليم في الأحاديث النبوية (تابع)

الشرط الثالث: مراعاة سلامة الحديث من اللحن والتصحيف والتحريف :

قبل التفقه في الحديث لا بد من مراعاة سلامة الحديث من الأخطاء واللحن والتصحيف والتحريف، وذلك بأن تكون قراءته قراءة سليمة، ومضبوطة ضبطاً صحيحاً ومعتمداً، فلا يأتي الإنسان إلى حديث معين فيقرأه كما يشاء وكما يريد بالخطأ إما مقلوباً أو محرفاً أو فيه لحن نحوي ثم يتفقه فيه يعمل به وهو خطأ. فلا بد إذن قبل العمل والتفقه في الحديث أن يُتأكد من سلامة الحديث من الخطأ، وأن يكون النص سليماً محققاً مضبوطاً على وفق رواية المحدثين بالسند المتصل المتلقى عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين، ويتم ذلك بمراعاة ما يلي :

أ-مراعاة الضبط والتقييد الصحيح :

أكد علماء الحديث على طالب الحديث إن أراد أن يأخذ بحديث معين أن يرجع لأصل معتمد مقروء على أئمة الحديث العارفين المشهورين بالإتقان والمعرفة حتى يكون النص سليماً من الأخطاء والتصحيحات ؛ فيكون الفهم صحيحاً .

قال ابن الصلاح (ت. 643 هـ.): « فسيبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن يتلقاه من أصل به مقابل على يدي مقابلين ثقتين بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتها هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول »(1).

وهذا كان في العصور السابقة ، أما في عصرنا فإذا أردنا أن نستفيد من كتب الحديث الشريف فيجب أن نرجع إلى طبعات محققة ومضبوطة قام بتحقيقها علماء أجلاء مشهود لهم بالمعرفة والتقدم والتخصص، أو نقابل بين عدة طبعات متقنة للتأكد والاحتياط فمثلاً: أحسن طبعة لصحيح البخاري هي الطبعة السلطانية التي قام على تحقيقها أجلاء علماء الأزهر الشريف.

واهتم بهذا العلم – أي تحقيق وضبط الروايات و النصوص – أهل الحديث من خلال السماع على العلماء مشافهة فيتم التحقق من الكلمات النبوية كما تلقاها الشيوخ بأسانيدهم إلى النبي ﷺ.

(1) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص 117)

وفي فترة لاحقة بعد تدوين السنة النبوية في الكتب والمصادر حرص العلماء على مقابلة هذه الكتب، وضبط ألفاظها ضبطاً صحيحاً على وفق ما هو مروى عن المحققين من أئمة هذا الشأن.

ومن هؤلاء القاضي عياض الذي اعتنى بتقييد وضبط أحاديث صحيح البخاري ومسلم وموطأ مالك في كتاب سماه: «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» وجمع كل الألفاظ المشككة التي يقف عندها طالب العلم حائراً لا يعرف بأي وجه يقرأها وبأي كيفية يضبطها، والكتاب طبع قديماً في تونس في مجلد واحد، وهو كتاب مليء بالعلم، وقد ضبطت الألفاظ المشككة في ثلاثة كتب وهي: صحيح البخاري ومسلم والموطأ، ضبطها وبين ما فيها وفق ما تلقاه عن شيوخه؛ وأصل فكرة تأليف كتابه أخذها عن شيخه أبي علي الجبائي الذي في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كتاب جليل لم يسبق إليه، لكنه اعتنى بالأسانيد وأسماء الرواة والمؤلف والمختلف منها والألقاب ونحوها مما وقع في الصحيحين المشرفين، ولم يتكلم على ألفاظ الأحاديث ومتونها (2)

وبالنسبة للكتب الأخرى - غير المذكورة عند القاضي عياض آنفاً - كالسنن الأربعة مثلاً: نجد ضبطها عند شراحها، حيث تكلموا عن الروايات وبينوا الصواب والخطأ فيها.

وأشد ابن الصلاح في مدح كتاب مشارق الأنوار:

مشارق أنوار تبدت بسببته
ومن عجب كون المشارق بالغرب

فكان هذا الكتاب إنجازاً عظيماً في حياته؛ فبين في هذه المقدمة أسباب غياب الضبط وذلك بسبب تساهل العلماء في الرواية ثم بسبب تصدر من ليسوا بأهل هذا الشأن فنتج عن ذلك التحريف وذاع التصحيف؛ فلم يسكت العلماء عن هذا الهجوم وهذا السيل الجارف من الأخطاء في الكتب، فنتج عن ردود الفعل هذه انقسام العلماء إلى طائفتين كل بحسب منهجه:

- منهج التجاسر على الإصلاح ولو خالف الرواية.

- منهج إثبات الرواية وإيقاؤها مع التنبيه على ما فيها.

فمن العلماء من وقف موقف الرد عن هذه الأخطاء وأصلحها بحكمة وبين وعلم وفق قواعد المحدثين، ومنهم من وقف موقف التجاسر من المتصدرين غير العارفين؛ فأحدثوا ضجة، فبدل أن يصلحوا زادوا الطين بلة، والقاضي يشير إلى منهج هشام بن أحمد الوقشي وقد كان عالماً جليلاً ذا دهاء راسخ القدم في

(2) طبعت من الكتاب بعض الأجزاء بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل، ثم طبع كاملاً محققاً في 3 مج

عن دار عالم الفوائد بمكة المكرمة بحقيق كل من الأستاذين: علي العمران، ومحمدعزير شمس .

اللغة والحديث؛ ولكنه ّ كان يثق بعلمه وعقله فإذا جاءت رواية لم يفهمها يغيرها بحسب فهمه وقد تكون صحيحة والعلة من فهمه فكأنه يشنع عليه ويقول له يا شيخنا إذا فتحنا لك هذا الباب سيأتي عالم آخر بعدك يعارضك ويعتبر فهمه هو الصواب فنخرج عن أصل الرواية فتبطل بذلك، إذن؛ فالحل في المسألة :

- 1- الرجوع إلى المصادر الحديثية في النسخ المقروءة على أهل العلم الكبار المحققين .
- 2- الاعتماد على الطبقات المتقنة الكاملة التي حققها العلماء الكبار الراسخون أو التي صدرت عن هيئات علمية متخصصة
- 3- الرجوع إلى الكتب التي ضبطت الروايات والألفاظ المشكلة مثل :

* مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض .

* مطالع الأنوار على صحاح الآثار لأبي إسحاق بن قرقول (ت. 569 هـ.) تلميذ القاضي عياض وهو في خمس مجلدات . وهو مختصر الذي قبله (3)

* صيانة صحيح مسلم لأبي عمرو بن الصلاح ، واسم الكتاب الكامل «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط» لكنه فقد لا يوجد من إلا جزء لطيف منه طبع في مجلد أكثر من مرة .

أمثلة:

مثال 1 : ما وقع في مصنف ابن أبي شيبة عن رَاشِدِ بْنِ سَعْدِ قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْفُرْقِ، وَنَهَى عَنِ السُّكَيْنَةِ» (4)

هكذا حققها الشيخ محمد عوامة في طبعته وبعض المحققين . والصحيح « ونهى عن السُّكَيْنَةِ» . وهي طريقة تسريح للشعر منسوبة للسيدة سكينه بنت الحسين؛ قال الجوهري (ت. 393 هـ.) باب (سكن) : «وسكينه بنت الحسين والطره السُّكَيْنِيَّة منسوبة إليها» (5) .

قلت : أما كلمة السُّكَيْنَةِ لا قيمة لها في هذا السياق .

(3) يراجع بحث الأستاذة بنت الشاطي المنشور بدعوة الحق بعنوان: مشارق الأنوار مبحث في التوثيق.

(4) مصنف ابن أبي شيبة (طبعة الشيخ محمد عوامة) 569/12 (25589) في كتاب اللباس، باب في اتخاذ الجملة والشعر، وقد ذكر المحقق أنها وقعت في نسخة من المصنف، وفي الطبقات لابن سعد «السُّكَيْنِيَّة» هكذا، وتعجب المحقق منها .

(5) في كتابه «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» 5/1237

مثال 2 : ما ورد في سنن أبي داود (ت. 275هـ.) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له» (6) وعند ابن ماجه وأحمد في مسنده: «فليس له شيء» (7).

ووقع في نسخة من سنن أبي داود: «فلا شيء عليه» (8)

وعلى هذا ينبغي حكمان مختلفان وإن كان في الباب ما يؤكد أن الأصح هو «فلا شيء له» .

مثال 3: حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، عَنِ الزَّكَاةِ فَقَالَ: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»؛ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ هَكَذَا، وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَكِنْ بَلَّفَظَ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ» (9).
فالرواية الأولى مثبتة والثانية نافية.

ب/ تجنب اللحن والخطأ في الاعراب :

كل حديث النبي ﷺ جاء باللغة العربية، والنبي ﷺ كان من أفصح الناس ولا يمكن أن يلحن، فلا بد أن يكون حديثه على وجه يرتضيه أهل العربية، ولا يخرج عن قواعدها .
من أجل ذلك أكد المحدثون على أهمية النحو بالنسبة لطالب الحديث، وأن الواجب عليه أن يتعلم ويقوم لسانه بالنحو ليستعين به في فهم حديث النبي ﷺ .

عن شعبة بن الحجاج (ت. 160هـ.) قال : «من طلب الحديث فلم يبصر العربية فمثله مثل رجل عليه برنس و ليس له رأس» ووجه الشبه أن البرنس يغطي الرأس و يحميه فمن لا يبصر العربية كمن يلبس برنسا لا رأس له .

وعن حماد بن سلمة قال: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها» و المقصود أن الذي يحمل الحديث ولا يعرف النحو كأنه حمار يحمل مخلاة فارغة لا شعير فيها يعني لا يستفيد شيئاً.

(6) عند أبي داود في سننه (طبعة الأرنؤوط) 5 / 100 (3191) وعبد الرزاق في المصنف 3 / 527 (6579)، وابن الجعد في مسنده ص: 404 (2751)

(7) رواه ابن ماجه في سننه 1 / 486 (1517) وأحمد في مسنده 15 / 454 (9730)

(8) راجع: البدر التمام شرح بلوغ المرام للمغربي (4 / 185)، والتنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني (10 /

(9) رواه الترمذي 2 / 41 (659) وابن ماجه [ت: الأرنؤوط] 3 / 8 (1788)

ولأجل ذلك اتجه سيبويه إلى علم النحو؛ لأنه كان عند شيخه حماد بن سلمة، فقال له: أصلح لسانك ثم تعال للحديث.

وفي هذا يقول الأصمعي (ت. 216 هـ.): « إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار» لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه ». (10)

وعقد الرامهرمزي فصلا كاملا لهذا في كتابه المحدث الفاصل سماه: «القول في تقويم اللحن بإصلاح الخطأ» (11).

وقاوم المحدثون مسألة اللحن في الحديث —:

1- التركيز على تعلم النحو والتبصر في العربية لطالب الحديث قدر ما يستقيم به لسانه .

قال ابن الصلاح: «فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو، واللغة ما يتخلص به من شين اللحن، والتحريف، ومعرتها». (12)

2- بالاحتراز من القارئ اللحن والمصحف فلا يقدم للقراءة على الشيوخ ويسمع بقراءته، يعني الذي يلحن ولا يقيم جملة لا يقدم لقراءة الحديث على الشيوخ ، وكذا قراءته على عامة الناس، بل لا بد أن يقرأ من لا يلحن حتى إذا قرأ فهم بقية الطلاب .

قال العراقي :

وَلْيُحَذَّرِ اللَّحْنَ وَالْمُصَحِّفَا
عَلَى حَدِيثِهِ بِأَنْ يُحَرِّفَا
فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ: مَنْ كَذَبَا
فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَا

❖ مسألة : إذا وقع اللحن في رواية حديث معين ، هل يصلح أم لا ؟

وقد انقسم العلماء في هذه القضية على ثلاثة مذاهب:

القول 1 : أنه يجوز له أن يصلح إن كان الخطأ واضحا جليا وكان المصحح من أهل العلم بحيث يدرك يقينا أن النبي ﷺ لم يقل ذلك الكلام .

(10) الإلماع للقاضي عياض (ص: 184)

(11) انظر: المحدث الفاصل للرامهرمزي ص / 524

(12) علوم الحديث لابن الصلاح (ص: 217)

ومن هؤلاء الحافظ الرامهرمزي حيث قال: «أما تغيير اللحن فوجوبه ظاهر، لأن من اللحن ما يزيل المعنى ويغيره عن طريق حكمه، وكثير من رواة الحديث لا يضبطون الإعراب ولا يحسنونه، وربما حرفوا الكلام عن وجهه، ووضعوا الخطاب في غير موضعه، وليس يلزم من أخذ عن هذه الطائفة أن يحكي ألفاظهم إذا عرف وجه الصواب، إذا كان المراد من الحديث معلوما ظاهرا، ولفظ العرب به معروفا فاشيا، ألا ترى أن المحدث، إذا قال: «لا يؤم المسافر المقيم» فنصب المسافر ورفع المقيم، وكذلك: «لا يؤم المقيد المطلق» فنصب المقيد ورفع المطلق كان قد أحال، وكنا عند عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان يوما وهو يحدثنا، وأبو العباس سريج حاضر، فقال عبدان: «من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله». ففتح الياء من قوله «يجب»، فقال له ابن سريج: إن رأيت أن تقول: «يُجِب» يعني بضم الياء فأبى عبدان أن يقول، وعجب من صواب ابن سريج، كما عجب ابن سريج من خطئه

قال: فهذا ونحوه يزيل المعنى، فلا يعتد بألفاظ هذه الطائفة، ولا يلتفت إلى كراهيتهم للإعراب وذمهم لأهله» (13).

وهذا الذي ذهب إليه الرامهرمزي مروى عن كثير من أئمة السلف كالشعبي والأوزاعي وابن سيرين وقتادة والديباج (أبو عبد الله) وأحمد ابن حنبل (كما روي عنه) وغيرهم كثير قالوا بإصلاح اللحن .
فمن الشعبي: «لا بأس أن يقوم اللحن في الحديث» .
وقال الأوزاعي: «لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث» .
ويقول همام بن يحيى: «ما سمعتم من حديث قتادة فأعربوه فإن قتادة كان لا يلحن» .
وعن حماد بن سلمة قال: «من لحن في حديثي فليس يحدث عني» .
وقال الميموني: «رأيت أحمد بن حنبل يغير اللحن في كتابه» (14) .

وقد انتصر لهذا الرأي ابن حزم فقال: «وأما اللحن في الحديث فإن كان شيئا له وجه في لغة بعض العرب فليروه كما سمعه ولا يبدله ولا يرده إلى أفصح منه ولا إلى غيره وإن كان شيئا لا وجه له في لغة العرب البتة فحرام على كل مسلم أن يحدث باللحن عن النبي ﷺ فإن فعل فهو كاذب مستحق للنار في الآخرة؛ لأننا قد أيقنا أنه عليه السلام لم يلحن قط كتيقنا أن السماء محيطة بالأرض وأن الشمس تطلع من المشرق وتغرب من المغرب فمن نقل عن النبي ﷺ اللحن فقد نقل عنه الكذب بيقين وفرض عليه أن يصلحه ويشره من

(13) المحدث الفاصل للرامهرمزي ص 26

(14) المحدث الفاصل للرامهرمزي ص 26

كتابه ويكتبه معربا ولا يحدث به إلا معربا ولا يلتفت إلى ما وجد في كتابه من لحن، ولا إلى ما حدث شيوخه ملحنونا ولهذا لزم لمن طلب الفقه أن يتعلم النحو واللغة وإلا فهو ناقص منحط لا تجوز له الفتية في دين الله عز وجل» (15).

القول 2 : أنه يُبْقَى على الأصل كما جاء ورُويَ ثم يشار إليه ويضرب عليه .
وهذا أحوط وأبعد عن الخطأ، وأنسب للأمانة العلمية.

التضبيب : وضع ضبة فوق الكلمة أو اللفظة المشككة غير المفهومة للقارئ، والضبة : هي حرف الصاد من كلمة "صح" فتحذف الحاء ويبقى على الصاد ؛ مثلا : ص . ن علم أحد بعده معناها أضاف لها حرف الحاء فصارت (صَحَّ) .

القول 3 : أن اللفظ المختل لا تجوز روايته مطلقا لا على جهة الخطأ كما وقع، ولا يجوز التصرف فيه وتصويبه.

وهو قول غريب حكاه ابن دقيق عن شيخه العز ابن عبد السلام سلطان العلماء يقول ابن دقيق العيد (ت. 702هـ.) « وسمعت من شيخنا أبي محمد بن عبد السلام وكان أحد سلاطين العلماء يرى في هذه المسألة بما لم أره لأحد وهو أن هذا اللفظ المختل لا يروى على الصواب ولا على الخطأ؛ أما على الصواب فلأنه لم يسمع من الشيخ كذلك وأما على الخطأ فلأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله كذلك، هذا معنى ما قاله أو قريب منه» (16).

وقد لخص بعض ما سبق الحافظ العراقي ّ في الألفية فقال:

وإن أتى في الأصل لحنٌ أو خطأ	فَقِيلَ: يُرَوَى كَيْفَ جَاءَ غَلَطًا
وَمَذْهَبُ الْمُحَصِّلِينَ يَضُرُّ لَحْ	وَيُقْرَأُ الصَّوَابُ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
فِي اللَّحْنِ لَا يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِهِ	وَصَوَّبُوا الْإِبْقَاءَ مَعَ تَضْيِيبِهِ
وَيُذَكَّرُ الصَّوَابُ جَانِبًا كَدَا	عَنْ أَكْثَرِ الشُّيُوخِ نَقْلًا أُخِذَا

يقال: إن بعض المحدثين كانوا يكرهون النحو وأهله وهذا سببه: هو الغرور الذي كان في أهل النحو، وأنهم كانوا يلحنون الناس، لكن النحو شرط أساسي لمن يلحن في الحديث وواجب عليه معرفته، ولذلك يقول مالك بن دينار: «تلقى الرجل وما يلحن حرفا وعمله كله لحن».

(15) كتاب الإحكام لابن حزم (3/ 89)

(16) الاقتراح لابن دقيق (تحقيق: قحطان الدوري) ص / 388

- نسبه إليه جماعة كالنديم⁽¹⁹⁾، والسيوطي⁽²⁰⁾، ولكنه غير موجود لحد الآن⁽²¹⁾
- 2 - كتاب الإعراب لأبي بكر بن أبي خيثمة (ت. 279هـ). وهو كتاب نظري في أهمية الإعراب بالنسبة للمحدث وطالب الحديث .
- 3- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، البقاء نسبة إلى عكبرا قرب بغداد (ت616هـ) . مطبوع
- وعمل العكبري هو على جامع المسانيد لابن الجوزي مطبوع في مجلد واحد ، قال أبو البقاء العكبري في مقدمة كتابه : « أما بعد فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا من أن أملي مختصرا في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث. وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها والنبى ﷺ وأصحابه بريئون من اللحن فأجبتهم إلى ذلك واعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو جامع المسانيد للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي مرتبة على حروف المعجم والله الموفق » .
- ومجموع الأحاديث التي تعرض لها في الاعراب 430 حديثا وكان يستشهد بالقرآن والشعر وقد تطرق للخلافات النحوية وقد يذكر أكثر من إعراب في كلمات معينة، فإن لم يجد لها وجها حكم عليها باللحن .
- 4- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك الطائي الجبائي (ت672هـ) مطبوع .
- 5- العدة في إعراب العمدة للإمام عبد الله بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي (693 - 769 هـ) - يعني عمدة الأحكام في الحديث للحافظ عبد الغني المقدسي (ت600هـ) وقد طبع مؤخرا
- 6- عقود الزبرجد في إعراب مسند أحمد للسيوطي (ت. 911هـ.)، مطبوع.
- 7- فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث لأبي عبد الله محمد الصغير الإفرائي (ت. 1155هـ.) تناول فيه قضية اللحن في الحديث عند سرده، يقول في مقدمة الكتاب: «وبعد فإنه يكثر السؤال عن حكم المتصدي للحديث مع أنه لا مساس له بالعربية في القديم و لا في الحديث ، هل في ذلك رخصة ترتقي سهولتها أو ليس في ذلك إلا شدة فتجنب قسوتها، وقد علم أن المؤمنين لا غنى لهم عن سماع الحديث النبوي الشريف وأقواله عليه الصلاة والسلام، كالزلال العذب لا يستغني عنه مرتو، فلو شرط التضلع في العربية لشغر من الحديث

(19) انظر: الفهرست للنديم 1/ 344

(20) انظر: بغية الوعاة للسيوطي 2/ 219

(21) راجع: مقدمة تاريخ المدينة المنورة لعمر بن شبة (بتحقيقي) 1/ 141

ناديه وقد طم غباب الجهل في حواضر المغرب فكيف بقراه فكيف ببواديه، ولما رأيت كثرة السؤال في ذلك؛ ألفت هذا الثبت لكشف القناع عمّا هنالك، وسميته فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث وجعلت الكلام في ذلك مُنحصرا في طالعة؛ وبعدها أنماط ثلاثة لاحقة لامعة، وعلى الله التوكل وبه أستعين» .

ملخص الدرس الثامن : التحريف والتصحيح وأثره على فقه الحديث (تابع)

ج- تجنب التصحيف و التحريف (المصحف و المحرف) :

وهما نوعان مهمان من أنواع علوم الحديث و ألفت عدة كتب تتعلق بهذا الشأن، ولا بد للمتفقه أن يراعي هذا الجانب فطالب العلم إن أراد أن يتفقه في الحديث عليه أن ينظر فيه ويتأكد من وقوع التصحيف أو التحريف وعدمهما ، وقد وقع في هذا كبار من أهل العلم ، قال الإمام أحمد « من الذي عرى عن الخطأ » .
تعريف التصحيف و التحريف :

التصحيف : لغة : مشتق من الصحف ، [والمصحف والصحفي هو الذي يروي الخطأ على قراءة الصحف] (تهذيب اللغة).

التحريف : لغة : مشتق من الانحراف أي التغير والتحول وهو تغير الكلمة عن أصلها ومعناها ، [متحرفا لقتال] {الأنفال: 16} وورد هذا اللفظ في حديث النبي ﷺ « أنه كان إذا سلم انحرف بعينه » .

واصطلاحا : عند المحدثين المتقدمين معناهما واحد دون التفريق بينهما ، وهو «تحريف الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها» ، وهذا تعريف السخاوي في شرح الألفية ، وقد فرق ابن حجر بينهما في النخبة :
1- فإن كان يتعلق بالنقط من عدمه فهو التصحيف .

مثال : حبان / جيان ستاً / شيئا كما في حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال» .
إذن إهمال النقط وإعجامه هو التصحيف مع بقاء صورة الخط .

2- وإن كان يتعلق بالشكل والضبط وتغيير الحركات فهو التحريف وهو أشد من التصحيف، لأنه قد تكون فيه إرادة وقصد.

مثال 1: حديث قصة تزويج النبي ﷺ لجلييب: وفيها قول المرأة: «حلقى، أجلييب إنية، لا، لعمر الله...» (22)

قال ابن الأثير: قد اختلف في ضبط هذه اللفظة «إنية» اختلافا كثيرا، فرويت بكسر الهمزة والنون وسكون الياء وبعدها هاء، ومعناها أنها لفظة تستعملها العرب في الإنكار، يقول القائل جاء زيد، فتقول أنت: أزيد نيه، وأزيد إنيه كأنك استبعدت مجيئه. وحكى سيويه أنه قيل لأعرابي سكن البلد: أخرج إذا أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه؟ يعني أتقولون لي هذا القول وأنا معروف بهذا الفعل، كأنه أنكر استفهامهم إياه.

(22) رواها مسلم في صحيحه 131 - (2472) مختصرة وهي عند أحمد في مسنده 45/33 (19810) عن أبي برزة الأسلمي مطولة.

ورويت أيضا بكسر الهمزة وبعدها باء ساكنة ثم نون مفتوحة، وتقديرها: أجلييب ابنتي؟ فأسقطت الياء ووقفت عليها بالهاء. قال أبو موسى: وهو في مسند أحمد بن حنبل بخط أبي الحسن بن الفرات، وخطه حجة، وهو هكذا معجم مقيد في مواضع. ويجوز أن لا يكون قد حذف الياء وإنما هي ابنة نكرة: أي أتزوج جلييبا بنت؟ تعني أنه لا يصلح أن يزوج بنت، إنما يزوج مثله بأمة استنقاصا له. وقد رويت مثل هذه الرواية الثالثة بزيادة ألف ولام للتعريف: أي أجلييب الابنة. ورويت: أجلييب الأمة؟ تريد الجارية، كناية عن بنتها. ورواه بعضهم أمية، أو آمنة على أنه اسم البنت. (23)

مثال 2:

حديث سعد بن أبي وقاص أنه قال: في مرضه الذي هلك فيه: «الحدوا لي لحدا، وانصبوا علي اللبن نصبا، كما صنع برسول الله ﷺ» (24)

قرأها بعض الناس: «فصبوا علي اللبن»، بفتح الباء الذي هو الحليب، وبهذا قلب المعنى، والمقصود هو اللبن بكسر الباء جمع لبنه وهي ما تبني به البيوت، فهذا الجانب إذن مهم جدا ولا بد من الانتباه له.

❖ الفرق بين الحديث المحرف و الحديث المقلوب:

المقلوب يتعلق بالجملة كاملة تُعكس، أما التحريف فيتعلق بالكلمة الواحدة تغير هيئتها في القراءة والكتابة إلى هيئة أخرى.

أمثلة:

مثال 1: حديث ابن لهيعة عن النبي ﷺ أنه: «احتجم في المسجد»، وهذا تحريف وإنما هو احتجر بالراء عن النبي ﷺ: «احتجر حجرة فكان يصلي فيها».

احتجر: أي اتخذ حجرة لنفسه.

احتجم: أي الحجامه. وحقيقة المفهومين مختلفة ومتباعدة.

ومما يرتبط بهذا الموضوع ما ذكره الإمام الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر التميمي المعروف بابن ورد (ت. 540هـ..) شارح صحيح البخاري في نحو 50 مجلدا، كان يكافئ ابن العربي وينافسه في الإمامة، في كتابه "الأجوبة" الذي طبع مؤخرا؛ فقد تضمن أجوبة سديدة عن مجموعة من الأحاديث، مع الكشف عن صحة ضبطها، والرد على من صحف في قراءتها ولم يصب في ذلك.

ومنها مثلا:

(23) النهاية لابن الأثير 1 / 78

(24) رواه مسلم في صحيحه 2 / 665 (966)

المسألة 14 :سئل ّ عن حديث « إن الله عز وجل قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء مؤمن تقي ، وفاجر شقي ، أنتم بنو آدم ، وآدم من تراب » ، كيف ضبطها -بضم العين وكسر الباء وتشديد الياء بعدها- اشرح ذلك منعماً موفقاً إن شاء الله؟

فأجاب الإمام ابن ورد: ضبط ما سألت عنه بضم العين وكسرهما معا (عُبِيَّة) وكسر الباء وتشديدها لا غير، ومعناها:الكبر والتعاضم والعنجهية ، المراد بذلك النهي عن الكبر لا الإخبار عن زواله، إذ حَبَرَ النبي ﷺ لا يكون بخلاف مخبره، ومعنى الحديث: إن الله قد أذهب عنكم أسباب الكبر؛ فلا تتكبروا، هذا معناه وبالله التوفيق.

وسئل ّ عن قوله ﷺ « لا تطرقوا الطير في وكناتها فإن الليل أمان لها ». هل هو على الوجوب فيحرم صيدها بالليل كصيد الزراير والحجل وغيرها أو هو نذوب؟

فأجاب قائلاً: الحديث المذكور محمول على النذب لا على التحريم ومعنى الوكُنة مسقط الطائر حيث يبيت، وليس يدخل في هذا كراهية ما صيد منتشرًا، وإنما المراد بذلك الهجوم على ما كان مستقرا، وبالله التوفيق.

المسألة 16 : حديث « إذا أراد الله بعبده خيرا، غسله»، قيل: وما غسله؟ قال: «يفتح الله له عملا صالحا قبل موته، ثم يقبضه عليه»، قوله:«غسله» كيف ضبط هذه اللفظة؟ أهي بالغين المعجمة أو بالعين غير المعجمة فقد قال من قال: يروى ذلك غسله من الغسل، وقال غيره: غسله من غسل الذنوب؛ أي: يفتح له عمل صالح بين يدي موته يغسل عنه ما مضى إذ التوبة محاة للذنوب، وفي حديث آخر-ملء علمك-«إذا أراد الله بعبد خيرا استعمله»، أي ألهمه بعمل صالح، فأردت شرح الصحيح من القولين منها بذلك؟

فأجاب قائلاً: الرواية في لفظ الحديث المذكور إنما غسله بالعين غير المعجمة وتخفيف السين ومعناه: حبيه إلى عباده؛ وهو في معنى ما ورد من وضع القبول في الأرض، وذلك إنما يكون بالعمل الصالح، وفي إكمال الحديث: «قيل يا رسول الله ما غسله؟ قال: فتح له عملا صالحا بين يدي موته حتى يرضى عنه من حوله، وأما غسله بالعين المعجمة فإنه تصحيف وتحريف، وكلام بغير معرفة ولا تحقيق، وبالله التوفيق.

المسألة 17 : حديث « إياكم ومشاراة الناس ، فإنها تدفن الغرة ، وتظهر العرة ».

يقول: كيف ضبط هاتين اللفظتين؟ فقد قال قائل: إن الأولى بضم العين غير المعجمة وفتح الراء بعدها وتشديدها، والثانية: بكسر العين غير المعجمة وفتح الزاي (= يعني: وتذهب العِزَّة)، وقال: إن الأولى من العِزَّة، والثانية من العُرَّة، فتفضل بشرح الصحيح من القولين مأجورا.

فأجاب قائلاً: ضبط هاتين الكلمتين: أن الأولى بضم العين غير المعجمة وتشديد الراء، ويُراد بذلك: ما يَعُرُّ؛ أي: يُشِين، والثانية: بضم الغين وتشديد الراء (العُرَّة) والمراد بذلك ما يُزِين، إذ الغرزِين في الأشياء

المرئية فكذلك هي زين في الصفات المعنوية، ثم يقول: وما خالف هذا الضبط الذي ذكرته لك فتصحيح، وأشد التصحيح ما تعني؛ فإن مصحفه يعتريه وهم فيه، وهذا النوع من العلم لا ينبغي للعاقل أن يتهافت فيه حتى يأخذه عن أهله.

شرح حديث «إياكم ومشاركة الناس، فإنها تدفن الغرة، وتظهر العرة» يعني أن الانسان لا ينبغي أن يفتح أبواب الشرور مع الناس فيظهر معاييبهم وأحسن من هذا ما قيل: «أدركت أقوامًا لم تكن لهم عيوب، فتكلموا في عيوب الناس، فأحدث الله لهم عيوبًا، وأدركت أقومًا كانت لهم عيوب، فسكتوا عن عيوب الناس، فستر الله عيوبهم» قاله الحسن البصري .

المسألة 41 : وسئل عن أربعة أحاديث :

1- حديث «ويل للعرب من شر قد اقترب» .

يجيب ابن ورد: أما الحديث: «ويل للعرب...» فإنه عقب ذلك بقوله: «فُتِحَ الليلة من ردم يأجوج ومأجوج هكذا وأشار بهيئة يديه إلى هيئة نقب صغير ويأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض، فتوقع النبي ﷺ في فسادهم حَصَّ العرب بالذكر لمزيتهم على سائر الناس.

2- حديث: «ليس منا من رمانا بالليل»

وأما قوله: «ليس منا من رمانا بالليل» فالرواية فيه النبل لا بالليل وتفسير ذلك: ليس منا من رمانا رميا لا يحتفظ منه ولا يقدر على إمضائه إذ غير النبل من الرماح وسائر السلاح قد يتلاعب بها ويمكن التحرز منه فخصت النبل، إذ هي -هنا- لا يستعملها إلا المحارب لا الملاعب.

3- حديث: «آفة العلم السفه» -بالعين المهملة-

وأما سؤالك عن «آفة العلم السفه» فليس هو إلا آفة الحلم السفه وآفة العلم النسيان، ومعنى ذلك أن الحلم وقار، والسفه طيش والطيش يفسد الوقار ويذهب به.

4- حديث: «من بذر حرمه الله»

وأما قول النبي ﷺ «من بذر حرمه الله» فإن التبذير أشد من السرف، وذلك أن التبذير وضع الإنفاق في غير موضعه والسرف الزيادة عن الواجب أو المستحسن، وإن كان الوضع في موضعه، فالخطأ في التبذير في أصله والسرف في فرعه فافهم هذا فإنه فقه في اللغة دقيق وباللغة التوفيق.

وهذه مجموعة من الأحاديث التي تبين خطورة التصحيح والتحريف التي كشفها ابن ورد وبين الصحيح في روايتها وشرحها .

مثال 2 : عن أبي هريرة ُ أن النبي ﷺ « نهى عن الحلق قبل صلاة الجمعة » ، وبعض الناس ممن لا دراية له قرأه هكذا : « نهى عن الحلق - بسكون اللام - قبل صلاة الجمعة » .
 فالأولى : جمع حلقة وهي التحلق و الاجتماع ، والثانية من الحلق : حلق يَحْلِقُ حلقاً يعني إزالة الشعر من الجسم ؛ قال الإمام الخطابي (ت. 388هـ.) : « قال لي بعض مشايخنا لم أحلق رأسي قبل صلاة الجمعة مدة 40 سنة بعدما سمعت هذا الحديث » .

◊ هل يُقدح في الراوي إذا صحّف أو حرّف ؟

الجواب : لا يخلو المصحف أو المحرف من أن يكون متعمداً أو غير متعمد :

1- حالة العمد : إن كان متعمداً فهو كاذب على النبي ﷺ لا تقبل روايته وترد ويدخل في الوعيد الوارد في حديث « من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

2- حالة عدم العمد :

أ/ أن يكون التصحيف أو التحريف نادراً عنده : فهذا لا بأس به وينبه على الخطأ الذي وقع فيه ، ولا يقدر فيه ولا يطعن فيه ، وقد وقع في هذا بعض كبار أهل العلم كما سبق مع محمد بن المثني العنزي .
 ب/ أن يكون ذلك هو الغالب عليه : فهذا يطعن فيه ويقدر ، وفي هذا قال العلماء : « لا تأخذوا العلم عن صُحْفِيّ ، ولا القرآن من مُصْحَفِيّ » .

◊ خطورة التصحيف والتحريف ؟

تكمن خطورة التصحيف والتحريف في تغير المعنى وعدم الفهم السليم، ويؤدي إلى استغلاق المعنى فيصبح الحديث صعب الفهم.

◊ أشهر المصنفات في التصحيف والتحريف :

1- إصلاح غلط المحدثين للخطابي، أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، وهي رسالة صغيرة يقول في أولها : «هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الرواة والمحدثين ملحونة ومحرّفة أصلحناها وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوها اخترنا منها أبينها وأوضحها، والله الموفق للصواب لا شريك له » .

نهض الإمام الخطابي إلى الأحاديث التي تدور على ألسنة الناس والتي أكثر الفقهاء و الرواة يروونها ويحرفونها ، فنبه عليها ؛ وهي على قسمين :

أ/ خطأ محض (لا يحتمل أي وجه وهو واضح).

ب/ قسم يحتمل أوجهها (والصواب و الأقرب للسياق و المعنى هو الذي يذكره).

2- "التصحيف و التحريف" للحافظ أبي الحسن علي بن عمر للدارقطني.

3- "تصحيفات المحدثين" لأبي أحمد العسكري (ت نحو 400هـ)، وينقسم الكتاب إلى قسمين : قسم متعلق بالأحاديث و قسم متعلق بالرواة .

تنبيه: ألف أبو طاهر السلفي (ت. 478هـ.). كتابا في أخبار أبي أحمد العسكري وخاله أبي هلال ، لكنه مفقود و أحسن من بحث عنها و تحرى أخبارهما و ترجمتهما ياقوت الحموي (ت. 574هـ.). في كتابه «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب» .

4- التنبيه على اللفاظ التي وقع في نقلها و ضبطها تصحيف و خطأ في تفسيرها و معانيها و تحريف في كتاب الغريين عن أبي عبيد الهروي للحافظ بن محمد بن ناصر السلامي (ت. 550هـ) شيخ ابن الجوزي، وهو مطبوع في مجلد.

5- قد يكبوا الجواد في أربعين غلطة لأربعين من النقاد لأبي البركات محمد ابن الحاج البليقي (ت. 771هـ)؟؟

6- التطريف في التصحيف للسيوطي . وهو مطبوع

بالإضافة: إلى المسائل المثورة في كتب الشروح؛ وكذلك في كتب شرح غريب الحديث.

❖ أسباب التصحيف و التحريف :

قد يرجع التصحيف و التحريف لأسباب منها :

1- عدم الأخذ على الشيوخ و السماع منهم : فالإنسان الذي لم يُعهد منه الأخذ من العلماء لا السماع منهم ولا المذاكرة يكون عرضة للتصحيف و التحريف ، فكم من الكلمات لو لم تؤخذ من أفواه الشيوخ ما علمنا كيف تضبط؛ مثال : (عبية ... إلخ) فهذه الألفاظ لا بد أن تؤخذ و تسمع أو تقرأ على شيوخ متقنين نتحملها عنهم كما تحملوها عن شيوخهم ، لا أن نأخذها من الكتب لوحدنا .

2- تشابه الحرف في الرسم : بعض الحرف الهجائية تتشابه في رسمها بحيث يكون الاختلاف في النقط فقط، أو في رسمها مع قرب التشابه بينها مثل (ح ؛ ج ؛ خ) ، (ص ؛ ض) ، (ب ؛ ت ؛ ث) فهذا التشابه قد يوقع في التصحيف .

3- الغفلة و عدم التيقظ و الضبط : وهذا لا يقع في الغالب للأئمة المتقنين الحفاظ بل يقع لمن هو دونهم ممن عُرف بالغفلة و الخطأ و الاختلاط .

فائدة: سبب عدم كتابة الأئمة المتقدمين للحديث هو: ما رأوه من تصحيف كثير من الأحاديث التي كانت قبلهم.

فهذا ما يتعلق بالشروط المبدئية للنظر في فقه الحديث، والكلام على تأويله يجب مراعاتها واستحضارها قبل الخوض في قواعد فقه الحديث.